

إدارة المخاطر

هي الإفراج بنظام الانتقاء بمسارات مختلفة (الأخضر - الأصفر - الأحمر) طبقاً لمعايير قياسية تعتمد على تحليل المخاطر التي قد تتعرض لها العمليات الاستيرادية والتصديرية بهدف تقليل زمن الإفراج عن البضائع من الدوائر الجمركية وتخفيض تكاليف التخلص الجمركي عليها.

(١) - الوضع القانوني :

تنص المادة ٥٠ من قانون الجمارك لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته على " يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان - معاينة البضاعة للتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها ومطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به وللجمارك معاينة جميع الطرود أو بعضها أو عدم معاينتها وفقاً للقواعد التي يصدرها المدير العام للجمارك .

وباستقراء هذا النص يتضح أن المشرع يضع أصلاً عاماً إلا وهو أحقيبة الإدارة الجمركية في معاينة البضائع للتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها كما أنه أجاز للجمارك عدم المعاينة ولكن بالقواعد التي يصدرها رئيس مصلحة الجمارك ، وعليه فأن التشريع المصري جعل معاينة البضائع أو عدم معاينتها من صلاحيات الإدارة الجمركية . وهذا مؤداه أن العمل بنظام المخاطر حيث الإفراج بالمسارات المختلفة الأحمر بمعاينة البضائع والأخضر عدم معاينتها أمراً يتفق و النصوص القانونية السارية حاليا.

تختص الإدارة العامة للمخاطر بتحديد معايير الانتقاء وتخزينها بالحواسيب الآلية وتحديثها .. ولها في ذلك الاختصاصات الآتية :

- أ - الإشراف على تنفيذ نظام إدارة المخاطر على مستوى مصلحة الجمارك .
- ب - متابعة التنفيذ ودراسة العوائق التي تعرّض التطبيق الفعلي للنظام .
- ج - تلقى البيانات والمعلومات من كافة الجهات التي لها صله بالعمليات الاستيرادية والتصديرية سواء كانت هذه المعلومات من إدارة التحريرات أو من إدارة المراجعة اللاحقة أو من أي مصدر .
- د - تحليل البيانات والمعلومات للوصول إلى نتائج تساعد في تحديث معايير الانتقاء .
- هـ - تحديث معايير الانتقاء على ضوء ما يسفر عنه تحليل المعلومات الواردة للإدارة .
- و - مراجعة معايير الانتقاء بصفة دورية وإجراء التعديل المناسب في الوقت المناسب .
- ز - دراسة حالات التهريب الجمركي التي تتم من خلال الإقرارات الجمركية مثل تزوير المستندات أو الإقرار عن أصناف غير الوارد الفعلى وهكذا ...
- ـ ل - تحديث قاعدة البيانات الخاصة بادارة المخاطر .

(٢) - تحليل المخاطر وتحديث معايير الانتقاء :

تحديث معايير المخاطر هي أهم خطوات عما برنامج المخاطر ويسبق عملية صياغة أو تحديد المعايير عدد من المراحل تبدأ بتحديد مواطن الخطط المتعلقة بكل جزئية من جزئيات العمليات الجمركية سواء للسلعة أو بجهة الورود أو بالأشخاص المرتبطين بهذه العملية أو بالإجراءات القانونية التي تنظمها أو غير ذلك .

تحديث المعايير أمر تحوطه السرية التي تكفل له عدم الاختراق وبالتالي عدم التحسب لهذه المعايير أو القفز عليها من قبل ذوي الأهداف غير السوية .

يعتمد نظام إدارة المخاطر على تحديد مسارات الإفراج وهو :

- الإفراج بالمسار الأخضر حيث لا يتم فتح أو معاينة الطرود أو الحاويات ويخرج مباشرة بعد تقديم ملف الإقرار الجمركي لإدارة الجمركية مستوفى كافة البيانات والمستندات المطلوبة وجهات العرض الرقابية إن وجدت .
 - الإفراج بالمسار الأصفر حيث يتم فحص ومعاينة البضائع بالطرق المختلفة قبل الإفراج عنها استيرادياً أو تصديرياً
 - ظهور علامة المسار الأصفر عند ضرورة استكمال مستندات لم تقدم ضمن ملف الإقرار أو استيفاء إجراء معين ضروري قبل الإفراج .
- ونظراً لأن الإفراج بنظام الانتقاء ينطوي على مخاطر كان لابد من دراسة وتحديث معايير للانتقاء تكون قياسية ومجردة بعد دراسة مكون الخطورة في العمليات الاستيرادية والتصديرية وبالطبع تختلف معايير الانتقاء في العمليات الاستيرادية عنها في العمليات التصديرية.

معايير الانتقاء في العملية الاستيرادية :

للوصول إلى المعايير القياسية وتحديد درجة خطورتها على الحصيلة والاقتصاد القومي يجب مراعاة الآتي :

- تحديد و حصر العناصر المتصلة بالعملية الاستيرادية .
 - تحليل هذه العناصر وتحديد معايير الخطورة في كل منها ودرجة هذه الخطورة .
 - ترتيب معايير الخطورة بداية بأخطرها ثم أقلها خطورة .
 - إعطاء كل معيار درجة حسب درجة الخطورة .
 - تحديد نسبة الخطورة المسموح بها (المسار الأخضر) .
 - تحديد كيفية الفحص والمعاينة للإقرارات الفرج عنها بالمسار الأحمر
- وحيث أن العمليات الاستيرادية تتنطوي على عناصر عديدة أهمها :
- (البضاعة المستوردة - المنشأ - المورد - المستورد - ميناء الشحن - المستخلص الجمركي - نظام الإفراج الجمركي) .

١ - البضائع المستوردة :

- درجة الفرز (جديد - أستاندر - مستعمل - استوكات - ... الخ) .
- نوع البضاعة وقيمتها .
- مدى خضوعها للفحص النوعي والأمني .
- مدى خضوعها لقيود الوقف والحظير .

احتمال خضوع البضاعة لأكثر من بند جمركي بفئات جمركية مختلفة أو خضوعها لбинود جمركية مزيلة بتخفيضات في الضرائب والرسوم .

وباستقراء هذه العناصر نرى أن :

- درجة فرز البضاعة غير الأستاندر والجديد تمثل خطورة على الحصيلة نظراً لتضائل قيمة الاستوكات مقارنة بالاستاندر كما أن الاستوكات تحتاج إلى معاينة لتحديد قيمتها
- كذلك نوع البضاعة التي تخضع لفئات جمركية منخفضة لاتمثل خطورة مقارنة بالبضائع ذات الفئات الجمركية المرتفعة مما يغري المستوردين المنحرفين في الإقرار عن بضائع ذات فئات جمركية منخفضة وهذا لقيمة البضائع ذات القيمة المرتفعة قد يقر المستوردين عن كميات أقل من الوارد الفعلي
- البضائع التي تخضع لكثير من الفحص النوعي والأمني لتحديد مدى صلاحيتها مثل السلع الغذائية أو السلع الهندسية فإنها يمثل درجة عالية من الخطورة الأمر الذي يصعب معه في كثير من الحالات الإفراج عنها دون فحص أو معاينة
- بعض السلع يتحمل خضوعها لأكثر من بند جمركي بفئات ضريبية مختلفة وأيضاً فإن هذه السلع قد تستخدم في أكثر من غرض مما يختلف معه الضرائب والرسوم فمثلاً وحدات التبريد المستخدمة في مجال التبريد يحصل عنها ضرائب مبيعات بفئات تختلف عنها عند استخدامها في أعمال التكيف .

وبعد تحليل هذه العناصر يمكن حصر معايير الخطورة الخاصة بالبضائع المستوردة في الآتي :

- السلع الغذائية التي يتطلب الإفراج عنها موافقة الكثير من الجهات الرقابية كما أنها تتعرض للخطر المؤقت نتيجة ظهور أوبئة ببعض الدول .
- البضائع غير الجديدة أو الأستاندر .
- البضائع ذات القيمة المرتفعة والفئات الجمركية المرتفعة .
- البضائع المحتمل إدراجها في أكثر من بند جمركي أو خضوعها لتذبيبات تعريفية مخفضة .
- البضائع التي تخضع لقيود وقف أو حظر استيراد .
- البضائع التي لا تقدم عنها بيان عبوه تفصيلي أو فواتير تفصيلية أو مستندات أصلية تمثل خطورة على الحصيلة .

٢ - المنشأ :

منشأ البضائع المستوردة قد يمثل درجة من الخطورة على الحصيلة أو الاقتصاد القومي فإن البضائع المستوردة من دول صناعية متقدمة لاتمثل خطورة مثل المستوردة من دول نامية أو أقل تقدماً لاختلاف القيمة والمواصفات .

كما أن بعض الدول عرف عن مورديها إصدار مستندات مثل الفواتير وشهادات المنشأ غير حقيقة وأيضاً بعض الدول قد تدعم صادراتها بإصدار قيم غير حقيقة لبعضها المصدرة وعليه يمكن ترتيب معايير خطورة المنشأ في الآتي :

- واردات الدول النامية ذات الجودة الصناعية المنخفضة أكثر خطورة من واردات الدول الصناعية المتقدمة.
- واردات الدول التي تدعم صادراتها وصدر ضدها منشورات إغراق تمثل خطورة على الحصيلة.
- واردات الدول التي عرف عن مورديها إصدار مستندات غير حقيقة تمثل خطورة على الحصيلة .

٣- المورد :

معايير الخطورة بالنسبة للمورد تتمثل في الآتي :

- المورد غير حسن السمعة والذي اعتاد إصدار فواتير غير حقيقة وصدر ضده منشورات تحذير أكثر خطورة على الحصيلة .
- المورد غير معروف تجارياً ولا يمثل شركة عالمية أكثر خطورة وأقل أماناً من الموردين المعروفين عالمياً .
- الموردين من دول اعتادت دعم صادراتها أقل أمان من غيرهم .
- الموردين المنتجين أكثر أماناً من المصربين التجاريين . كما أن المورد لبضائع منشأها بلد تصديرها أقل خطورة من البضائع المصدرة من غير بلد المنشأ .

٤- المستورد :

معايير خطورة المستورد تتمثل في الآتي :

- المستورد الذي يستورد لأول مرة أو حديث العهد بالاستيراد أكثر خطورة من المستوردين ذات حجم الأعمال الكبير والراسخين في العمليات الاستيرادية .
- المستورد ذات التاريخ الطيب في التعامل مع الجمارك أقل خطورة من غيره .
- المستورد الذي سبق له ارتكاب جرائم تهريب أو مخالفات جمركية أكثر خطورة على الحصيلة.

٥ - ميناء الشحن :

- هل تم الشحن من بلد الإنتاج .
- هل ميناء الشحن من الموانئ طيبة السمعة والتي لا تتعرض للبضائع المشحونة منها لإجراءات الفحص الأمني والرقابي.

ولذلك فإن :

- البضائع المشحونة من موانئ عرف عنها تهريب المخدرات والأسلحة مثلاً أكثر خطورة على الأمن القومي .
- البضائع المشحونة من موانئ بلد الإنتاج أكثر أماناً من البضائع المصدرة من غير بلد الإنتاج.

٦ - المستخلص الجمركي :

- هل المستخلص مستخلص عمومي أو مندوب أو تابع لمكتب .
- حجم أعمال المستخلص هل حديث العهد بالتخلص الجمركي أم قديم في المهنة .
- هل صدر ضده أحكام مخلة بالشرف أو ارتكب عمليات تهريب أو مخالفات جمركية .

وعليه فأأن معايير الخطورة للمستخلص تتمثل في الآتي :

- المستخلص الجمركي الذي ارتكب مخالفات أو جرائم تهريب يمثل خطورة بالغة على الحصيلة.
- المستخلص صاحب المكتب ذو السمعة الطيبة ذو حجم أعمال كبيرة أكثر أماناً من المستخلصين الآخرين .

٧- نظام الإفراج الجمركي :

- ما هو نظام الإفراج الجمركي هل برس الوارد أو نظم جمركية خاصة وما هو الغرض من الاستيراد .
 - نظراً لأن بعض الرسائل يفرج عنها بنظام جمركية خاصة تتطلب سحب عينات أو مطابقة العينة .
- وعليه فالرسائل المفرج عنها بنظام الوارد النهائي والمقدم عنها مستندات أصلية لا تعكس خطورة مثل التي تعكسها المفرج عنها بدون تقديم مستندات أصلية .

كما أن البضائع المفرج عنها بنظام جمركي خاص يتطلب التأكد من العينة أو سحب عينات للمطابقة يصعب الإفراج عنها بنظام المسار الأخضر .

كما أن الرسائل المفروج عنها بنظام الترانزيت لا تمثل خطورة لعدم خصوصيتها لأي قيود استيرادية ولا تحصل عنها ضرائب أو رسوم جمركية حيث يتم التتحقق في جمارك الوجهة النهائية . بعد تحديد وحصر العناصر وتحليلها وتحديد معايير الخطورة تكون الخطوة الثالثة والرابعة وهي ترتيب هذه المعايير طبقاً لدرجة خطورتها وإعطاء كل معيار درجة خطورة .

ملحوظة : معايير الانتقاء الموضحة بالدليل على سبيل المثال للاسترشاد بها حيث أن المعايير يجب أن تكون سريعة ومرنة ويعاد مراجعتها أولاً باول بمعرفة إدارة المخاطر .

(٣) - إعداد قاعدة بيانات :

لتنفيذ برنامج إدارة المخاطر بالكافأة المطلوبة وتحديث معايير الانتقاء حسب متغيرات الظروف يجب إعداد قاعدة بيانات تخدم النظام بتوفير البيانات الضرورية .. مثل :

- بيانات أساسية مدرجة بالنظام الآلي لمصلحة الجمارك مثل انتظامه الإفراج ونوع السلع وجهات العرض النوعية والرقابية وفئات الضريبة والبند المزيلة بإعفاءات أو تخفيضات.
- بيانات تجمع عن طريق الإدارات الأخرى مثل إدارة المراجعة اللاحقة - إدارة التحريات ، وهي بيانات خاصة بالتوردين والمستوردين وإخباريات عن جرائم تهريب وهكذا ...
- بيانات يجب إعدادها وتغذيه الحاسوب الآلي بها مثل :
- البضائع التي يمكن إدراجها في أكثر من بند جمركي .
- قائمة المستخلصين المرتكبين لجرائم تهريب أو مخالفات جمركية خلال آخر ثلاث سنوات.
- قائمة المستوردين المرتكبين لجرائم تهريب أو مخالفات جمركية خلال آخر ثلاث سنوات.
- قائمة بأسماء الموانئ غير الآمنة .
- قائمة بأسماء الدول التي تدعم صادراتها وصدر ضدها منشورات إغراق وهكذا.....
- بيانات عن طريق استثمارات استقصاء من الواقع الجمركي .

ملحوظة ..

وفي جميع الأحوال يحق لمدير الجمارك لأسباب مبررة أن يحول مسار الإفراج من أخضر إلى أحمر.